العلاقات الإماراتية – الصومالية ١٩٧٨–٢٠١٧

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٥/١٥
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٦/٢٩

م.م. امنة بهاء عبد المنعم
ا. حيدر عبد الواحد ناصر
جامعة البصرة – كلية التربية للبنات

الملخص

يتناول البحث دراسة العلاقات بين الامارات العربية المتحدة والصومال للمدة ١٩٧٨–٢٠١٧ وتطور العلاقات بين الجانبين، فضلاً عن دعم الامارات العربية المتحدة للصومال في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وكذلك سعي الامارات العربية المتحدة تشجيع المبادرات والمصالحات الوطنية الصومالية سواء كانت في الداخل أو الخارج، كما تتناول الدراسة أنظمة الحكم التي شهدها الصومال للمدة ١٩٩١–٢٠١٧ ودور الإمارات العربية المتحدة في دعم الحكومات المتعاقبة.

الكلمات المفتاحية: الإمارات العربية المتحدة، الصومال، ميناء بربرة، القرصنة.

UAE-Somali relations 1978-2017

Assist lect. Amina Bahaa Abdel Moneim
Prof. Haider Abdul-Wahed
University of Basrah - College of Education for Women

Abstract

This research examines relations between the United Arab Emirates and Somalia over the period 1978-2017 and the evolution of these relations. It also examines the UAE's support for Somalia in all political, economic, social, and military aspects. It also seeks to encourage Somali national initiatives and reconciliations, both domestically and internationally. The study also examines the ruling systems in Somalia over the period 1991-2017 and the UAE's role in supporting successive governments.

Keywords: United Arab Emirates, Somalia, Berbera Port, Piracy

المقدمة:

تُعد العلاقات بين الامارات العربية المتحدة والصومال علاقات تاريخية قديمة تعود إلى عهد رئيس القواسم الشيخ سلطان بن صقر القاسمي منذ عام ١٨٣٧تجارية بحتة، اذ تعد دولة القواسم امتداد لدولة الامارات العربية المتحدة التي تأسست عام ١٩٧١، وحافظت الامارات على هذه العلاقات الجيدة مع الحكومات الصومالية المتعاقبة، وكان لها علاقات جيدة مع حكومة الرئيس الصومالي سياد بري(١٩٦٩-١٩٩١)[١]، دعمت خلالها المبادرات الحكومية في كثير من القطاعات، كما ساهمت إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي أميصوم ومنظمة الأمم المتحدة في دعم الصومال إنسانياً، ودعمها كذلك للوقوف بوجه حركة الشباب الصومالية المصنفة ارهابياً، إذا تعد الإمارات العربية المتحدة أن حركة الشباب تهديد للاستقرار الإقليمي، لذلك دعمت جهود الحكومة الصومالية للقضاء على هذه الحركة، وكذلك اسندتها بقوات بحرية اماراتية للوقوف ضد عمليات القرصنة قبالة الساحل الإماراتي، وأمدتها ايضاً بالقروض والمساعدات الإنسانية خاصه للوقوف بوجه المجاعة التي ضربت الصومال منذ عام ٢٠١١، غير ان أنشطة الامارات العربية المتحدة في ميناء بربرة الصومالي[٢] واتخاذه كقاعدة عسكرية لعملياتها في اليمن ضد الحوثين المتمثلة بعاصفة الحزم[٣]، اذ حصل على انتقادات واسعة من حكومة الصومال لأنهم وجدو أنها قد تضر بسيادة الصومال .

المبحث الأول: الموقع الجغرافي ومحركات التوجه الاماراتي تجاه جمهورية الصومال

أولا: الموقع الجغرافي

تقع الصومال في منطقة القرن الإفريقي Horm of Africa من الطرف الشرقي للقارة الإفريقية، وهو المكان الذي يلتقي فيه البحر الأحمر والمحيط الهندي. يحد الصومال من الشمال الغربي جيبوتي، وخليج عدن من الشمال، وكينيا من الجنوب الغربي والمحيط الهندي من الشرق، وإثيوبيا من الغرب. كانت الصومال تعرف باسم جمهورية الصومال الديمقراطية خلال الحكم المركزي ١٩٩٩ – ١٩٩١ ، أما منذ بداية ٢٠١٢ استحال نظام الحكم السياسي في الصومال إلى نظام فيدرالي. وتبلغ مساحة الصومال ٦٣٦,٥٤١ كم وتمتد أراضيها بين خطي عرض ٣ جنوباً و ١٢ شمالاً، وبين خطي طول ٤١ و٥١ شرقاً. ويبلغ امتداد الصومال طولا نحو ١٦٧٧ كم، ويمر خط الاستواء بأقصى طرفها الجنوبي.[٤]

اما دولة الامارات العربية المتحدة فتقع بين خطي العرض ٢٢ – ٢٦.٥ شمالاً والطول ٥١ و ٥٦.٥ شرقًا. يحدها شمالاً الخليج العربي، وشرقا خليج عمان وسلطنة عمان، ويحدها جنوبا المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وغربا دولة قطر والمملكة العربية السعودية وتمتد سواحل دولة الإمارات العربية المتحدة مسافة ٦٤٤ كيلومترا على الساحل الجنوبي من الخليج

العربي، وتنتشر عليها إمارات أبوظبي ودبي والشارقة و"عجمان" و"أم القيوين ورأس الخيمة"، بينما تمتد سواحل إمارة "الفجيرة" على خليج عمان بطول ٩٠ كيلومترا.وتبلغ مساحة الدولة ٨٣ ألف و ٦٠٠ كيلو متر مربع، ومعظم أراضيها صحارى تتخللها واحات ومعظم سواحل الدولة رملية باستثناء المنطقة الشمالية في "رأس الخيمة" التي تُشكل رأس سلسلة جبال "حجر".[٥]

تعد دولة الامارات العربية المتحدة دولة اتحادية، ظهرت إلى الوجود بعد الانسحاب البريطاني من السواحل الشرقية لشبه الجزيرة العربية في عام ١٩٧١ ، وهي تتكون من اتحاد سبع إمارات خليجية، تقودها أبوظبي أكبر الإمارات وأغناها. تبلغ مساحتها ٨٣,٦٠٠ كم ،[٦] سارع حكام إمارات الساحل العماني بعد الانسحاب البريطاني إلى الاجتماع في منتصف عام ١٩٧١م في دبي حيث تكللت جهودهم بالنجاح بإقامة اتحاد سباعي يضم إمارات الساحل العماني، وأعلن مولد دولة الإمارات العربية المتحدة في ١٩٧١م. وتنفيذاً لبيان المجلس الأعلى لحكام الإمارات الصادر اجتمع المجلس المذكور في تشرين الأول من عام ١٩٧١، وأعلن رسمياً قيام دولة الإمارات العربية المتحدة التي ضمت سبع إمارات هي : أبو ظبي، دبي ، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، ثم لم تلبث إمارة رأس الخيمة أن انضمت بعد ذلك إلى الدولة الجديدة في ٢٤ كانون الأول من عام ١٩٧٢م، وقد انتخب في احتفال رسمي حاكم أبو ظبي الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان[٧] رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧٢[٨].

وفي اليوم نفسه الذي أعلن فيه قيام الدولة الجديدة اجتمع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة مع السير جيفري آرثر المقيم السياسي البريطاني في الخليج حيث تبادل الطرفان وثائق إنهاء المعاهدات والاتفاقات السياسية، كما وقع الطرفان معاهدة صداقة مدتها عشر سنوات، وقد قبلت الدولة الجديدة عضواً في الجامعة العربية في عام ١٩٧١م، كما وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على قبولها عضواً في الشهر نفسه ، بعد ثلاثة أيام فقط ، فأصبحت العضو الثالث والعشرين بعد المائة[٩].

ثانيا: نظام الحكم

نظام الحكم في الصومال هو مزيج أنظمة سياسية أنتجتها الحالة السياسية الراهنة في الصومال فهو نظام جمهوري ائتلافي أو اتحادي فيدرالي له حكومة مركزية وحكومات أقاليم وتتكون الحكومة المركزية من سلطة تشريعية متمثلة في مجلسي النواب والشيوخ أو المجلس الأعلى للبرلمان، وسلطة تنفيذية تتكون من الرئيس ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء الاستقرار في الصومال هش للغاية بسبب شراسة القاعدة العشائرية والتنافس داخل النخبة السياسية واستمرار نفوذ حركة شباب المجاهدين الصومالي[١٠].عدم وجود سلطة مركزية يجعل سيادة القانون مشتتة، مع اختلاف الميلشيات والسلطات والقبائل يتم تطبيق اطر قانونية مختلفة الفقه الإسلامي

التقليدي الشريعة راسخة مستويات الفساد لا تزال مرتفعة، كما أن الافتقار إلى الشفافية ومسك الدفاتر الرسمية يجعل من الإيرادات الحكومية عرضة للاختلاس(١١).

اما نظام الحكم في الامارات فيها اتحادي ، بما يحول، فعليا، دون وجود، أحزاب، سياسية، مستقلة، تؤدي وظائفها على أكمل وجه. وتجري الانتخابات المباشرة الوحيدة من أجل انتخاب أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، وهو، هيئة، استشارية، أنتخب، نصف أعضائه الاربعين منذ عام ٢٠٠٦ من قبل، مجموعة صغيرة من الناخبين، أنتقتهم، السلطات، بعناية وتتألف السلطات الاتحادية في الامارات العربية المتحدة من المجلس الاعلى للاتحاد، ورئيس الدولة، ونائبه، والحكومة والمجلس الوطني، الاتحادي، والقضاء، الاتحادي. ويتكون المجلس الاعلى للاتحاد من، حكام، الامارات السبع، ويعد أعلى هيئة دستورية، وتشريعية، وتنفيذية في البلاد(١٢). ويختار، المجلس من بين أعضائه، رئيس الدولة، ونائبه لفترة خمس سنوات، قابلة للتجديد. ويعين رئيس الدولة، رئيس الوزراء، وجميع قضاة، المحكمة الاتحادية، العليا، شريطة موافقة المجلس الاعلى للاتحاد. ويعين أعضاء الحكومة مجلس الوزراء، وهم عبارة عن مواطنين ينتقون لشغل المناصب الوزارية، من ذوي الكفاءة، والخبرة، وتشمل تشكيلة الوزارة عمليا، أفرادا من الاسر الحاكمة في الامارات السبع(١٣).

ثالثاً: محركات التوجه الاماراتي تجاه جمهورية الصومال

تعددت الأسباب ومحركات التوجه الاستراتيجي الإماراتي تجاه هذه المنطقة لاسيما في ظل الصعود الإماراتي والتي أصبحت تمثل دافعاً نحو مزيد من الانفتاح على الخارج من أجل الاستجابة للمسارات التنموية الجديدة(١٤)

ومن هذه المحركات :

١-تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة التوجه نحو الصومال عبر تمتين علاقاتها الإفريقية، إلى تعزيز حضورها ومكانتها في النظام الدولي ،وتسعى لتعزيز شراكات جديدة ، في الوقت ذاته تسعى لتحجيم دور الدول الإقليمية ويكون لها دور في الكتلة التصويتية الإفريقية في منظمة الأمم المتحدة وكافة المنظمات والهيئات التابعة لها، كفيلة بترجيح كفة أصحاب المصالح التصويتية وهو ما يُؤمن دعماً كبيراً للقضايا التي تتبناها الإمارات في المحافل الدولية، وبخاصة أن الإمارات العربية المتحدة تحاول ممارسة أدوار فاعلة إقليمياً ودولياً (١٥).

٢- ولتأمين الممرات البحرية من أجل نقل صادرات النفط الخاصة بها وهو ما دفع الإمارات العربية المتحدة لتأجير والإشراف على العديد من الموانئ البحرية من أبرزها ميناء عصب في ارتيريا و بربرة في الصومال، إذ ان أهمية الطاقة تبرز كخيار استراتيجي لتعزيز نفوذ الإمارات ودورها الاقتصادي في منطقة القرن الأفريقي وذلك بهدف حماية مصادر الإنتاج النفطي ورصد

تحركات أي منافس محتمل في القرن الأفريقي من شأن تحركاته أن تضر بأمن الطاقة في الإمارات ولضمان تدفق تصدير النفط الأفريقي دون أي مشكلات وذلك لسببين أولهما :ان الإمارات العربية المتحدة تستورد كميات من النفط الإريتري، ثانيهما: ان الموانئ الاريترية ولاسيما ميناء عصب يدار من قبل الامارات العربية المتحدة وان تدفق النفط عبره يأتي بأرباح بالنسبة لها(١٦).

٣-ولمكافحة القرصنة البحرية الذي من شأنه تهديد حركة الملاحة البحرية والتأثير على استقرار الاستثمارات الإماراتية بالقرن الأفريقي وهو ما دفع الإمارات لتكثيف تعاونها على المستوى الأمني مع دول المنطقة ، وكثفت جهودها أيضاً لمكافحة الإرهاب لاسيما في ظل تنامي الجماعات الراديكالية شرق القارة كجماعة شباب المجاهدين في الصومال(١٧).

٤-وأبرز الأسباب التي دفعت الإمارات إلى التوجه نحو الصومال هي لإنشاء قاعده عسكرية في ميناء بربرة الصومالي عام ٢٠١٥، واستخدمت الإمارات العربية المتحدة الميناء كقاعدة لنقل القوات السودانية والأسلحة الثقيلة الى اليمن أثناء قتالها إلى جانب قوات التحالف وهي: المملكة العربية السعوية، قطر، الكويت ، البحرين، مصر ، الأردن، المغرب بما يسمى عملية عاصفة الحزم. واستخدمت الامارات العربية المتحدة الى جانب قواتها، قوات السودان ضد الحوثيين المدعومين من إيران وشاركت الإمارات في قتالهم(١٨)

المبحث الثاني: العلاقات الإماراتية – الصومالية ١٩٧٨-٢٠١٠

ان العلاقات الإماراتية الصومالية كانت قد بدأت في عام ١٩٧٨ عندما دعمت أبوظبي مشروع بربرة برعو في الصومال (١٩) اذ يعد مشروع طريق الشيخ زايد من بربرة إلى برعو من أهم المشاريع الحيوية وهو طريق يربط بين مدينتي بربرة وبرعو في الصومال، والذي يمتد لأكثر من ١٦٠ كيلومتراً متحدياً وعورة سلسلة الجبال في المناطق التي يمر بها، يهدف المشروع إلى إنشاء طريق حيوي يربط بين ميناء بربرة ومدينة برعو ، مما يسهل حركة التجارة والنقل بين المدينتين اذ يعد هذا المشروع جزءًا من جهود الإمارات لدعم التنمية في الصومال (٢٠).

قدمت بعدها الإمارات عام ١٩٧٩ كافة أشكال الدعم المادي والإنساني والعسكري إلى الصومال في إطار جهودها لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، والتي تأسست على التعاون في مجالات مختلفة ،ولتأكيد عمق التعاون بين البلدين استمرّت زيارات حكام الإمارات العربية المتحدة إلى الصومال ولم تنقطع، فقد زار الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم إمارة راس الخيمة(٢١) الصومال عام ١٩٨٧ رافقه خلالها الشيخ سعود بن صقر القاسمي(٢٢) إلى مدينتي مقديشيو وارجيسا عاصمة الشمال لتأكيد على عمق العلاقات وقوة الترابط بين البلدين (٢٣).

مرّت بعدها العلاقات الإماراتية –الصومالية خلال الاعوام ١٩٨٠-١٩٨٩باشكال متعددة من الفتور والترابط والعداء، اذ لم تكن خلال هذ المدة علاقات دبلوماسية بين الدولتين او احداث تذكر مما جعل مسار العلاقات بين الدولتين متعرّجًا بحسب التفاعلات الكبرى التي تؤثر في مسار الأحداث من جهة، وموقف الإمارات من القضايا الداخلية للصومال من جهة أخرى المتمثلة بالحروب الأهلية والانقلابات العسكرية.[٢٤] إلا أن الإمارات العربية المتحدة دعمت الحكومة المركزية إبان عهد الرئيس محمد سياد بري عام ١٩٩٠ بمعدات عسكرية من بينها ١٢ مروحية حربية من طراز هوكرهنتر بريطانية الصنع، استخدمتها الصومال في عمليات عسكرية وكان أسباب هذا الدعم الحفاظ على علاقات دبلوماسية وتقوية الروابط بين الدولتين [٢٥].

وبعد اشتداد المعارضة الصومالية لحكم الرئيس سياد بري آنذاك، عملت أثيوبيا على دعم ومساندة حركات المعارضة المسلحة لإضعاف وتقويض النظام السياسي الصومالي آنذاك وهذا ما أكده الرئيس بري في الحادي عشر من حزيران من عام١٩٩٠: فقد تمكنت أي إثيوبيا ليس فقط من تقويض النظام الصومالي وإنما إلى إسقاطه ومن ثم تفكيك الدولة الصومالية ذاتها [٢٦].

بعدما تمردت المعارضة على حكومة سياد بري حتى تمكنت من إنهاء نظام حكمه عام ١٩٩١م، وسقوط سياد بري وهروبه خارج البلاد.[٢٧] لكن دولة الإمارات العربية المتحدة حافظت على علاقات دبلوماسية مع الحكومة الوطنية الانتقالية ومن ثم الحكومة الاتحادية الانتقالية بعد اندلاع الحرب الأهلية في الصومال عام ١٩٩١ [٢٨]. دعمت خلالها المبادرات الحكومية [٢٩].

وفي ظل التوترات والحروب الاهلية التي شهدها الصومال بين عامي ١٩٩١-١٩٩٢ كانت الامارات العربية المتحدة تمد يد العون بأرسال المساعدات الدولية كالخيام والمواد الغذائية وطواقم المساعدة الطبية إلى كافة المناطق المنكوبة، ومن أشهر المواقف التي ساعدت فيها الإمارات المناطق المنكوبة هي: الحرب الأهلية في الصومال ١٩٩١.[٣٠] عقب انهيار الدولة الصومالية في العام ١٩٩٢ نتيجة الحرب الأهلية بين أمراء الحروب والقبائل في هذا البلد العربي. كما دعا الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، القادة العرب إلى التحرك الفوري والفعال لإنقاذ الصومال الشقيق ومساعدته على الخروج من محنته قائلا "إنه لا يجوز لنا كإخوة وأشقاء أن نظل متفرجين على ما نراه في الصومال من تدمير وسفك للدماء "وبعد استمرار الحرب لما يقارب من عام كامل، واجتماع مجلس الأمن الدولي وصدور القرار الدولي رقم ٨١٤ في أيار ١٩٩٣الذي خول للأمم المتحدة التدخل في الصومال تحت مسمى عملية "إعادة الأمل"[٣١].

قررت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تكون على رأس المشاركين في هذه الجهود الإنسانية وترجمة لالتزاماتها بمد يد العون لإعادة بناء ما دمرته الصراعات ومن أجل وحدة شعب الصومال واستقراره، قامت القوات المسلحة بإرسال كتيبة إلى الصومال للانضمام إلى القوة الدولية متعددة

الجنسيات، ووصلت الكتيبة الإماراتية إلى الصومال في كانون الثاني عام ١٩٩٣.[٣٢] وفي نيسان من العام نفسه أرسلت الإمارات الدفعة الثانية من قواتها المسلحة للمشاركة في تعزيز القوة الأولى. وظلت هذه القوات في الصومال لمدة عام، وعندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الأخرى الانسحاب من الصومال، قامت الإمارات بالخطوة نفسها.[٣٣]

ومن الناحية السياسية ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم الصومال في الحرب الاهلية إذ انخرطت الإمارات العربية المتحدة أيضا في هذه الحرب [٣٤] التي استمرّت من ١٩٩١-١٩٩٦، [٣٥] ومع بداية الأزمة الصومالية عملت الأمم المتحدة عام ١٩٩٢ -١٩٩٣م على مد الشعب الصومالي بالمعونات الإنسانية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٣ قام الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي[٣٦] بالتنسيق مع الدول المجاورة ومع المنظمات الإقليمية ذات الصلة مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم الأفريقية[٣٧] ومنظمة المؤتمر الإسلامي[٣٨] لجميع الفصائل المتحاربة حول مائدة التفاوض ومساعدتهم على التوصل إلى تسوية سلمية ، ومع تعثر جهود التسوية وغياب بيئة داخلية ملائمة لوصول المعونات الإنسانية إلى مستحقيها بدأت الأمم المتحدة تبحث عن سبل إنقاذ الصومال من معاناته[٣٩].

بدأت بعدها العلاقات رسميًا بين البلدين مع إطلاق المرحلة الثانية من تدخل الأمم المتحدة في الصومال بين اذار١٩٩٣ و اذار ١٩٩٥،[٤٠] فقد شاركت الإمارات العربية المتحدة إلى جانب دول أخرى ببعض الكتائب العسكرية لحفظ السلام في مقديشو، وقدّمت آلاف الخيام للاجئين الفارين من الحرب، ثم بدأت الإمارات إلى جانب الأمم المتحدة بدعم المنظمات الخيرية والإنسانية بالمنح المالية والطبية.[٤١]

كما فشلت أيضا جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، مع قوات الإمارات العربية المتحدة في إعادة السلام للصومال وإيقاف الحروب الاهلية بين الجماعات الصومالية حتى انسحاب القوات الخاصة للأمم المتحدة عام ١٩٩٥،[٤٢]وأعلنت منطقة بونت لاندPuntland ارض البنط الشمالية[٤٣] وهي منطقة قاحلة تقع في شمال شرق الصومال الغني بالنفط وتضم ميناء بوصاصو المهم الحكم الذاتي عام١٩٩٨ .[٤٤]كما عملت الجامعة العربية[٤٥] التي تعد الإمارات جزءا منها كونها عضو فيها على تقديم الدعم المالي للحكومات الصومالية التي تشكلت منذ عام٢٠٠٠. فعند عقد مؤتمر عرتة[٤٦] عام ٢٠٠٠ لانتخاب أول حكومة صومالية منذ سقوط نظام الرئيس بري،فقد قدمت الجامعة العربية دعماً مالياً بقيمة ٢٢٠ ألف دولار للإسهام في تكلفة انعقاد المؤتمر وتشكيل الحكومة الصومالية [٤٧].

وفي عام ٢٠٠٠ تشكلت حكومة فدرالية يرأسها عبدي قاسم صلاد حسن [٤٨]. فجرى انتخابه خلال مؤتمر السلام مؤتمر عرته الذي عقد في جيبوتي في اب عام ٢٠٠٠[٤٩] وقد أعلنت المحاكم تأييدها للمؤتمر وشاركت فيه وأيدت الرئيس الجديد صلاد قاسم حسن رئيسا انتقاليا للصومال المنتخب من المؤتمر نفسه.[٥٠] وفي الوقت الذي مزق أمراء الحرب المتنافسون في البلاد الصومال إلى إقطاعيات تسيطر عليها العشائر، ناضلت حكومة الوحدة التي تشكلت عام ٢٠٠٠، والمدعومة دوليا، من أجل السيطرة على البلاد،[٥١] لكن المنطقتين الشماليتين اللتين تتمتعان بالهدوء النسبي صوماليلاند[٥٢] اوما يسمى بجمهورية أرض الصومال والاستقرار النسبي الذي حققته بعد الانفصال.[٥٣] وبونت لاند التي تقع شمال شرقي الصومال تمكنتا من الانفصال فعليا عن الصومال[٥٤].

وكذلك، أصدرت الجامعة العربية إثناء انعقاد قمتها في عمان في العام ٢٠٠١، القرار رقم ٢٠٦ والذي دعا إلى أنشاء صندوق دعم الصومال وذلك لتنفيذ برامج الحكومة الصومالية، لا سيما في مجالي الامن والمصالحة الوطنية وإعادة مؤسسات الدولة، فضلا عن الاسهام في جهود الإغاثة الإنسانية إثناء مواسم الجفاف، وقرر القادة العرب تقديم دعم مالي بقيمة ٤٥٠ مليون دولار إلى الحكومة الصومالية لتمكينها من استعادة الأمن والاستقرار عبر إعادة دمج وتوطين المجموعات المسلحة واستعادة مؤسسات الدولة.[٥٥]

استغلت الحكومة الأثيوبية شعار مكافحة الإرهاب لتبرير تدخلها في الشأن الصومالي منذ عام ٢٠٠٢م ، التي وصلت إلى حد التدخل العسكري المباشر في بعض المناطق الحدودية بدعوى مطاردة عناصر إرهابية مسلحة، والدفاع عن مصالح أثيوبيا الحيوية. كما واصلت أثيوبيا دعمها لزعماء الفصائل الصومالية المناوئة للحكومة الصومالية وتوقيع اتفاقيات تعاون امني وتجاري مع كل من الأقاليم الصومالية في "جمهورية ارض الصومال" والبونت لاند" [٥٦].

ولم تستمر حكومة حسن صلاد طويلا ، فقد سقطت عام ٢٠٠٤ وانهارت لاتهامها بدعم الإسلاميين وإعطائها لهم مناصب سياسية ونفوذا وعرقلة أمراء الحرب ساهم في اسقاطها . [٥٧]، وبعد سقوطها شكلت المحاكم المجلس الأعلى لاتحاد المحاكم الإسلامية برئاسة الشيخ شريف شيخ أحمد ،[٥٨]وفي كانون الثاني ٢٠٠٤ في نيروبي بكينيا اتفق أمراء الحرب والسياسيون على تشكيل مجلس وطني مؤقت برلمان لمدة خمس سنوات إذ اختير عبد الله يوسف أحمد [٥٩]رئيساً للصومال لمدة خمس سنوات في العاشر من تشرين الأول ٢٠٠٤، وسيقوم بدور تأسس البرلمان الذي تولى انتخاب يوسف أحمد رئيسا جديدا للبلاد.[٦٠] واستمرت الفوضى في الصومال طيلة عقد ونصف عقد من الزمان. وفي واحد وثلاثون كانون الثاني من عام ٢٠٠٥ تم اقتراح بعثة من قبل الهيئة الحكومية الدولية للتنمية المعروفة اختصار بـ "إيغاد" IGAD – وأطلق عليها

"إيغادصوم" IGADSOM لتوفير قوات حفظ السلام، كما وافق الايغاد على طلب الرئيس الصومالي آنذاك عبدالله يوسف" في اجتماع وزراء خارجيتها، والذي عقد في الثالث عشر من حزيران من عام ٢٠٠٦، على إرسال بعثة دعم السلام IGASOM الى الصومال لمساعدة الحكومة الصومالية في إعادة الاستقرار إلى البلاد لكن بعد سيطرة المحاكم الإسلامية [٦١]على العاصمة مقديشو في الخامس من حزيران عام ٢٠٠٦ ، سارع الاتحاد الأفريقي بإنشاء قوات "أميصوم AMISOM التي حلت محل قوات "إيغاد" [٦٢].

ووفقا لتعريف معهد حفظ السلام والاستقرار، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال "أميصوم" هي بعثة إقليمية لحفظ السلام يديرها الاتحاد الأفريقي بموافقة الأمم المتحدة،اذ ان هدف البعثة هو المساعدة في استعادة الأمن والاستقرار، وتعزيز الحوار والمصالحة والشمول، فضلاً عن تعزيز التقدم نحو تحقيق صومال آمن وموحد وسلمي وديمقراطي ومتطور [٦٣].

ومنذ العام ٢٠٠٧ ، تمكنت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أميصوم والعاملة مع قوات الحكومة الانتقالية الفيدرالية الصومالية على طرد حركة الشباب الصومالية من معظم أرجاء المدينة، وتعمل على تأمين مراكز الأسواق والميناء البحري، والمناطق السكنية فضلا عن الطرق الرئيسية المؤدية إلى مقديشو[٦٤]شاركت الإمارات العربية المتحدة إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي للقضاء على حركة الشباب الصومالي وقد أثبتت القوات الممولة من الإمارات العربية المتحدة أنها بديل واعد لقوات بعثة الاتحاد الأفريقية الانتقالية في الصومال [٦٥].

في الثامن عشر من تموز عام ٢٠٠٧، مد مجلس السلم والأمن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمدة ستة أشهر أخرى تنقضي في منتصف كانون الثاني٢٠٠٨. وفي اجتماعه رقم ١٠٥ المعقود في الثامن عشر من كانون الثاني ٢٠٠٨، مد مجلس السلم والأمن مرة أخرى ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى[٦٦].

وفي عام ٢٠٠٩ وقعت الإمارات العربية المتحدة ممثلة في الهيئة العامة للطيران المدني اتفاقية للنقل الجوي بالأحرف الأولى على أسس الأجواء المفتوحة ومذكرة تفاهم مع جمهورية الصومال خلال المباحثات التي أجريت في مقر الهيئة العامة للطيران المدني في دبي ،وقد وقع الاتفاقية من الجانب الإماراتي عمر بن غالب، نائب مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني، ومن الجانب الصومالي الكابتن محمود شيخ علي، مدير عام هيئة الأرصاد والطيران المدني في الصومال .[٦٧] كما حضر المباحثات ومراسم التوقيع ممثلو دائرة النقل في أبوظبي، وهيئة الطيران المدني في دبي، ودائرة الطيران المدني في الشارقة وطيران الامارات وطيران الاتحاد وطيران رأس الخيمة ، واتفق الطرفان على امكانية تعيين عدد غير محدد من الناقلات الوطنية التي يتم تعيينها من كلا البلدين . وعليه تم تعيين طيران الإمارات وطيران الاتحاد والعربية

للطيران وطيران رأس الخيمة وفلاي دبي كناقلات وطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك تعيين طيران الصومال كناقل وطني لجمهورية الصومال [٦٨].

المبحث الثالث: السياسية الإماراتية تجاه الأوضاع في الصومال ٢٠١٠-٢٠١٧

في أعقاب ازدياد القرصنة قبالة الساحل الصومالي خلال المدة من ثلاثون كانون الأول ٢٠١٠حتى الخامس عشر من نيسان عام ٢٠١١ ،[٦٩] بدأت الإمارات العربية المتحدة بتمويل تدريب عناصر قوات الشرطة البحرية في أرض البنط بونت لاندPuntland على يد شركة أمنية من جنوب أفريقيا ، واستمرت أبوظبي في تمويل القوات البحرية اذ قدمت الإمارات مبلغ ٣ملايين و٦٨٠الف درهم للمساهمة في رفع القدرات البحرية والسواحل الصومالية لمواجهة القرصنة البحرية وحافظت على علاقات جيدة مع إدارة أرض البنط [٧٠].

وفي العام ٢٠١٠، عاد المستشارون الإماراتيون للإشراف على إنشاء قوة لمكافحة القرصنة في ولاية بونتلاندPuntland شبه المستقلة في الصومال، أطلق على الوحدة اسم قوة شرطة بونتلاند البحرية PMPF التي تأسست لمكافحة عمليات القرصنة المتزايدة بتمويل من أبوظبي. وعندما انحسر تهديد القرصنة انتقلت قوات الشرطة البحرية في بونتلاند ارض البنط عمليا إلى مهمة مكافحة الإرهاب، ما أسهم في قمع تمرد الجهاديين المتمثلة بحركة الشباب المجاهدين اذ أسهمت الإمارات في مكافحة القرصنة البحرية والقضاء على نفوذ حركة الشباب [٧١].

ولعبت دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً قيادياً في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة عمليات القرصنة، وقد أعلن الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان[٧٢] وزير الخارجية الإماراتي في شهر نيسان من عام ٢٠١١ أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستساهم بمبلغ مليون دولار في صندوق الأمم المتحدة لمكافحة القرصنة الدولية ، علاوة على ذلك، شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة كعضو عامل في مجموعة الاتصالات الدولية المكلفة بملف القرصنة قبالة سواحل الصومال، واستضافت سلسلة من المؤتمرات بهدف حشد الجهود الجماعية الرامية إلى مكافحة القرصنة الإقليمية. وفي هذا المجال، نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة أعلنت التزامها بالمشاركة في عمليات القوات البحرية المشتركة في المنطقة، مثل عمليات مكافحة القرصنة[٧٣].

وقد قامت القوات الخاصة الإماراتية لمكافحة الإرهاب المتمثلين بالقراصنة وحركة الشباب وبإسناد من وحدات القوات الجوية والدفاع الجوي في الثاني نيسان من العام ٢٠١١، بعملية ناجحة لتحرير السفينة إم في أريله التي ترفع العلم الإماراتي من أيدي القراصنة. وقال مصدر أمني إماراتي وقتذاك: إن وحدة مكافحة الإرهاب المدعومة بوحدات من القوات الجوية والدفاع الجوي وبالتنسيق مع الأسطول الخامس الأمريكي اقتحمت السفينة وأعقب عملية الاقتحام

استسلام الخاطفين وبعد ذلك بمدة حكمت محكمة إماراتية على ١٠ قراصنة صوماليين بالسجن المؤبد بعد إدانتهم باختطاف السفينة الإماراتية» [٧٤].

ومن الجدير ذكره انه في منتصف عام ٢٠١١، ضربت المجاعة اجزاء واسعة من الصومال هبت دول كثيرة لنجدة الصوماليين المتضررين نتيجة المجاعة، وكانت في طليعة تلك الدول دولة الإمارات العربية المتحدة وتحركت الإمارات التي تحركت في اتجاهين لدعم الصومال فكان الاتجاه الأول : المساعدات الإنسانية، اذ لم تتردد دولة الإمارات فور حدوث المجاعة في الصومال ارسال مساعدات عاجلة الي المحتاجين في المناطق المنكوبة جراء الجفاف والمجاعة، وفتحت جسرا جويا وبحريا مع العاصمة مقديشو، لنقل المساعدات الانسانية التي شملت مختلف صنوف الأغذية والأدوية الي مناطق المتضررة [٧٥].

الاتجاه الثاني: مساعدات تنموية وفي أثناء حملة اغاثة المتضررين بالمجاعة وبعدها، كانت الإمارات تقوم بشكل مواز بنشاطات ذات طابع تنموي لاحتواء خطر المجاعة مستقبلا، وتعزيز الجهود الدولية في بناء المؤسسات الحكومية، لتتمكن من النهوض بمهامها والقيام بمسؤولياتها تجاه هذا البلد.[٧٦] وبلغ إجمالي المساعدات الإنسانية الإماراتية للصومال منذ بدء المجاعة حوالي ٤٠ مليون دولار، تم تقديم معظمها من خلال الهلال الأحمر الإماراتي[٧٧] ومؤسسة "خليفة بن زايد " [٧٨].

وايضاً شاركت الإمارات في تدشين مجموعة متنوعة من المشاريع الصحية والإسكانية والتعليمية بالصومال ،اذ شاركت مؤسستا "الريان" و "أبجد "الإماراتيتان ما لا يقل عن بناء سبع مدارس هناك بقوام خمسة آلاف طالب على الأقل، ومن ناحية أخرى تعد الامارات شريك الصومال التجاري الأول بنسبة ٤٤% من الواردات الصومالية معظمها من المنتجات النفطية ،[٧٩] كما تعد الجالية الصومالية إحدى أكبر الجاليات الأجنبية المقيمة بالإمارات بتعداد يبلغ حوالي ما بين ثمانون إلى مائة ألف صومالي يحولون ما يقرب من ١.٥ مليار دولار سنويا، في حين يتركز عدد من كبير من الشركات التي يملكها الصوماليون في الديرة بدبي وعدد كبير من هؤلاء يتولون إدارة أعمال استيراد وتصدير وشركات طيران صومالية تتخذ دبي مقرا لها [٨٠].

سعت الإمارات العربية المتحدة إلى تشجيع المبادرات والمصالحات الوطنية الصومالية سواء أكانت في الداخل أو الخارج، وكان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قد زار الصومال أكثر من مرة وذلك من عام ١٩٩٢ للمشاركة في عملية استعادة الامل الى جانب الأمم المتحدة التي تم ذكرها سابقاً. كما كان يستقبل كل رؤساء الصومال، وكان له دور في حثهم على الوحدة والمصالحة، فقد استضافت الإمارات أهم ثلاث مؤتمرات إقليمية ودولية تناقش فيها مشاكل متعلقة

بالصومال كالقرصنة، والإرهاب وحل الخلافات بين الفرق الصومالية، وكانت هذه المؤتمرات خلال الأعوام الثلاثة ٢٠١٢و٢٠١٤، ٢٠١٥ [٨١].

فمنذ عام ٢٠١٢دعمت الإمارات أحد مراكز تدريب قوات الشرطة البحرية في أرض البنط أو بونتلاند Puntland وقد تعرضت مبادرة الإمارات إلى انتقادات في البداية اتهمت الدولة بسعيها إلى تجنيد المرتزقة من خلال شركات أمنية مشبوهة، بما فيها تلك بإدارة إريك برنس Erik Prince، إلا أن تلك المساعي كانت مجرد محاولة توغل إماراتية أولية في قلب المنطقة.[٨٢]

وخلال عام ٢٠١٢ أيضا، نفذت الإمارات مشروع إنشاء السدود، وقادت أبوظبي مُبادرة المصالحة بين الأطراف الصومالية والتي تمثل بـ ميثاق دبي٢٠١٢ ، الذي يُعد الاتفاق الأول من نوعه بين الحكومة الصومالية وحكومة أرض الصومال منذ أكثر من ٢١ عاماً [٨٣].

ويُعد ميثاق دبي ٢٠١٢ الذي تم توقيعه على هامش أعمال المؤتمر الدولي الثاني لمكافحة القرصنة البحرية من أبرز ملامح الدور الإماراتي في تسوية النزاعات بمنطقة القرن الإفريقي اذ هدف الميثاق إلى إجراء مصالحة بين الأطراف الصومالية المتنازعة، في محاول لتحقيق الاستقرار، وإتاحة الفرصة لبدء خطة تنموية شاملة تنتشل الصوماليين من دائرة الفقر المدقع التي يعانون منها[٨٤].

تقدم شيخ شريف شيخ أحمد[٨٥] رئيس الصومال بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى دولة الإمارات العربية رئيساً وحكومة وشعباً لاستضافتها المؤتمر الدولي الثاني لمكافحة القرصنة البحرية المتمثل بميثاق دبي الذي وصفه بالمؤتمر الهام بالنسبة للمسألة الصومالية ومحاربة ظاهرة القرصنة البحرية بصفة خاصة، وأضاف في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر: إن دولة الإمارات العربية وجهت جل اهتماماتها إلى انتشال الشعب الصومالي من المستنقع الذي وقع فيه وآلت على نفسها أن لا تترك الشعب الصومالي يئن تحت أنقاض الخراب والدمار وأنفقت ملايين الدولارات من أجل عودة الأمن والاستقرار إلى الصومال عن طريق تقديم كل المساعدات المادية والمعنوية إلى الصومال وطرق كل الأبواب المؤدية إلى إيجاد الحلول المناسبة للمعضلة الصومالية [٨٦].

وشهد الصومال منذ عام٢٠١٢ ايضاً تطورات عدة كان أبرزها نجاح الصوماليين في تشكيل اول حكومة اتحادية للبلاد. اذ نجح البرلمان الصومالي الجديد الذي تألف من ٢٧٥ عضواً من انتخاب رئيس جديد للبلاد حسن شيخ محمود في أيلول من عام ٢٠١٢، بعد أن حصل على ١٩٠ صوت مقابل ٧٩ صوت لصالح شيخ شريف شيخ احمد رئيس الصومال الأسبق[٨٧].

بعد ذلك، سعت ابوظبي بالحفاظ على علاقات مع الحكومة الفيدرالية الصومالية، ومنطقة أرض البنط التي تتمتع بحكم ذاتي، وجمهورية أرض الصومال التي أعلنت استقلالها عن الصومال ١٩٩١. حرصت الإمارات العربية المتحدة على الحفاظ على علاقات اقتصادية ومستقرة مع الحكومات الصومالية المتعاقبة، وواصلت ممارسة سياسة "دبلوماسية المساعدات " باستخدام المساعدات الإنسانية والتنموية التي تشتد الحاجة إليها كحافز لتعاونها ممثلة للسمة الأبرز للعلاقات بين البلدين [٨٨].

ومنذ تنصيب حكومة جديدة مدعومة دوليا عام ٢٠١٢، بدأت الصومال تتجه نحو الاستقرار، لكن السلطات الجديدة لاتزال تواجه تحديا من متمردي حركة الشباب الصومالي المتحالفة مع تنظيم القاعدة، واستمر تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد، وتزايد الهجمات المسلحة ضد الحكومة الصومالية، لا سيما من جانب حركة الشباب المجاهدين، فضلا عن ازدياد عمليات القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية مما أدى إلى ضعف الحكومة الصومالية، وعدم مقدرتها في فرض الأمن والاستقرار في البلاد [٨٩].

لكن مع ذلك استمرّت حكومة الصومال عملياتها العسكرية ضد مواقع حركة الشباب المتشددة [٩٠] اذ شاركت الإمارات إلى جانب الصومال في القتال مره أخرى ضد حركة الشباب ذكرنا سابقا بأن الإمارات شاركت إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للقضاء على حركة الشباب ولمكافحة القرصنة، وأكد وزير الخارجية الصومالي احمد معلم فقي أن الإمارات شاركت الصومال في القتال ضد حركة الشباب الإرهابية، وحليفة لمقديشو، وأن طائرات مسيرة إماراتية تشارك بقوة في الضربات الجوية ضد حركة الشباب .[٩١].حتى عام ٢٠١٣واجهت الحركة تحديات كبيرة، من بينها الهجوم الكبير الذي شنته قوات الاتحاد الإفريقي أميصوم والقوات الصومالية بالإضافة إلى قوات الإمارات العربية المتحدة على معاقلها، فانسحبت من جميع المدن والقرى الكبيرة التي كانت تسيطر عليها منذ أكثر من عامين في وسط وجنوب الصومال [٩٢].

ولحماية دولةً الامارات العربية المتحدة مصالحها في القرن الأفريقي، اعتمدت مجموعة متنوعة من الآليات خلال عام ٢٠١٣، بما في ذلك دبلوماسية المؤتمرات؛ فقد استضافت الإمارات العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية والتي سمحت تدريجياً بالنفوذ السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والوجود العسكري لأبوظبي في مشهد الصومال السياسي خلال العقد الثاني من القرن العشرين .[٩٣]ومن هذه الاتفاقيات :

في السادس من أيار ٢٠١٣ وقعت مجموعة بريد الإمارات مذكرة تفاهم بمقر الاتحاد البريدي العالمي UPU في العاصمة السويسرية برن، لمساعدة الصومال على استئناف خدماتها البريدية بعد توقف دام ثلاث عشرون عاما وسيتم بموجب مذكرة التفاهم مع البريد الصومالي تحديد إمارة

دبي كمركز رئيسي لاستقبال البريد الصومالي لتستعيد فيه الصومال استئناف الخدمات البريدية.[٩٤]وقع مذكرة التفاهم – التي أشرف عليها الاتحاد البريدي العالمي – عبد الله حرسي وزير الإعلام والبريد والاتصالات والنقل الصومالي وفهد الحوسني رئيس مجموعة بريد الإمارات بالوكالة بحضور المدير العام للاتحاد البريدي العالمي بشار حسين وأعرب فهد الحوسني الرئيس التنفيذي لمجموعة بريد الإمارات بالوكالة عن سرور المجموعة بأن تلعب دورا رئيساً في استئناف الخدمات البريدية في الصومال عن طريق استخدام دبي كمركز رئيس للصومال [٩٥].

وفي أواخر أيار من عام ٢٠١٣ وقعت وزيرة خارجية الصومال فوزية يوسف آدم ونظيرها الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان مذكرة تفاهم بشأن التعاون الثنائي خاصة في المجال السياسي والأمني والاقتصادي، وإعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الصومال والإمارات العربية المتحدة [٩٦].

وفي مجال إعادة الإعمار والاستثمار، شاركت الإمارات عام ٢٠١٣ بفاعلية في المؤتمر الدولي حول إعادة إعمار الصومال، إذ تعهدت بتقديم ٥٠ مليون دولار لدعم البنية التحتية لجمهورية الصومال الفيدرالية ،تعهدت بتقديمها خلال مؤتمر لندن الثاني الذي عقد في شهر أيار عام ٢٠١٣ .[٩٧]اذ احتلت الصومال عام ٢٠١٣ المرتبة ١١ في قائمة الدول الـ ٢٥ الأكثر تلقيا للمساعدات الخارجية لدولة الامارات فقد بلغت المساعدات الإماراتية المدفوعة للصومال٩٢.٣٢ مليون درهم اماراتي ٢٥ مليون دولار أمريكي من ١١جهة مانحة إماراتية، ويمثل هذا الرقم نسبة٠.٤٣ بلمئة من إجمالي التمويل الإماراتي [٩٨].

حتى بداية عام ٢٠١٤ قامت أول بعثة تدريب إماراتية في أفريقيا ببناء قوة حرس الحدود في بونت لاند، ورغم وصف الحلفاء الغربيين لها على أنها واحدة من القوات العسكرية الفعالة القليلة في الصومال، فإن هذه القوة والجنود الذين دربتهم الإمارات في مقديشو[٩٩]، في اطار جهد تدعمه البعثة العسكرية للاتحاد الأفريقي لهزيمة حركة الشباب وتأمين البلاد، وبدأت الإمارات رسمياً بتطبيق برنامج لتدريب قوات الحكومة الفيدرالية الصومالية في عام ٢٠١٤، اذ ساهمت بتدريب مئات من الجنود الصوماليين ودفع رواتبهم واسست قوة لمكافحة القرصنة في بلاد البنط بعد نجاح جهود إماراتية في مجال محاربة القرصنة البحرية[١٠٠].

في السادس عشر من عام ٢٠١٤ نشرت موانئ دبي العالمية في نيويورك «الورقة البيضاء» على هامش لقاء مجموعة الاتصال الخاصة بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال والمدعومة من قبل الأمم المتحدة وطرحت في الفصل الأخير في الورقة قضية دعم القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الصومال، إن الموانئ والمطارات وقطاع تقنية المعلومات والاتصالات تمثل جزءا من المستقبل طويل الأمد كما أن الزراعة وصيد الأسماك يعدان من القطاعات ذات الإمكانيات

القادرة على إحداث تأثير على المدى القصير، بينما تعد قطاعات البنى التحتية والطاقة ضرورية للوصول إلى بيئة أعمال مجدية[١٠١].

في الثامن عشر من تموز عام ٢٠١٤ أعلنت شركة مبادلة للبترول التابعة لشركة المبادلة للتنمية/ ابوظبي ،توقيع اتفاقية تعاون مع وزارة البترول والثروة المعدنية في الصومال، وجاء توقيع الاتفاقية عقب محادثات جرت بين مسؤولين من الإمارات والصومال خلال النصف الأول من العام ٢٠١٤تركزت حول أوجه التعاون المشترك بهدف تطوير صناعة النفط في جمهورية الصومال والأقاليم التابعة لها .[١٠٢] ووقع الاتفاقية مصبح الكعبي الرئيس التنفيذي للتنمية في شركة مبادلة للبترول مع وزير البترول والثروة المعدنية في الصومال داوود محمد عمر وتهدف الاتفاقية إلى تبادل الخبرات بين الجهتين وتعزيز نقاط القوة في الوزارة الصومالية ودعم جهود موظفيها وتطوير الفرص في مجال التنقيب والإنتاج في الصومال وقال مصبح الكعبي ان الاتفاقية مبنية على الخبرات الواسعة التي نتمتع بها في إمارة أبوظبي من حيث القدرة على تطوير بيئة عالمية المستوى للاستثمار في قطاع النفط[١٠٣].

كما وقعت الصومال في السادس من تشرين الثاني عام ٢٠١٤ مع دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية للتعاون العسكري، بهدف تعزيز التعاون الثنائي في الشؤون العسكرية بين البلدين، وجاء توقيع الاتفاقية عقب لقاء جمع وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان مع وزير الدفاع الصومالي محمد حامد.[١٠٤] لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين إذ وقع الطرفان على الاتفاقية ممثلا كل منهما لبلده وأضاف ان الشيخ عبد الله استعرض مع وزير الدفاع الصومالي خلال اللقاء العلاقات الثنائية التي تربط دولة الإمارات بالصومال والسبل الكفيلة بدعمها وتعزيزها لاسيما في المجالات العسكرية والأمنية، وأوضح البيان ان الجانبين ناقشا احدث تطور الأوضاع في الصومال ومجالات التعاون والتنسيق الثنائي وتبادلا وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك [١٠٥].

وأما عن الجانب الاقتصادي، فتعد الإمارات الشريك التجاري الأول للصومال، فقد قامت الإمارات في عام ٢٠١٤ باستيراد ما يقارب ٦٨٤ ألف رأس من الأغنام والماعز والأبقار والإبل أي ١٨./. من صادرات البلاد عبر ميناء بربرة" وبذلك تكون الإمارات ثاني أكبر مستورد للإنتاج الحيواني في البلاد. بينما تستورد الصومال من الإمارات سنوياً بما يقارب مليار ونصف المليار درهم إماراتي، وكانت وقد توصلت شركة موانئ دبي العالمية إلى اتفاق لإدارة ميناء بربرة في جمهورية أرض الصومال لمدة ٣٠ عامًا، وتبلغ نسبة الاستثمارات فيه حوالي٤٤٢مليون دولار [١٠٦].

وكان الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، قد عين في شباط من العام ٢٠١٤ بصفة رسمية محمد أحمد عثمان الحمادي سفيرا فوق العادة إلى جمهورية الصومال الفيدرالية في خطوة تهدف إلى تفعيل علاقات التعاون بين البلدين والشعبين الشقيقين والعمل على مساعدة الصومال في بناء دولته واستعادة كرامته، فضلا عن توفير السبل الكفيلة لإنشاء جيش وطني وقوي يكتفي بقدراته الذاتية [١٠٧].

وفي عام ٢٠١٥، لعبت الإمارات دورا رياديا في إعادة الأمن والاستقرار الى ربوع الصومال عن طريق تدريب ودعم الأجهزة الأمنية وقوات الجيش والشرطة ودفع جزء من رواتبهم في خطوة عدها المراقبون بأنها أهم خطوة تقوم بها دولة عربية شقيقة لدعم الجيش الصومالي في تاريخه الحاضر.[١٠٨]وتم توقيع اتفاقية بين الصومال والإمارات لدعم الجيش الصومالي في السابع عشر تشرين الأول من عام ٢٠١٥، تتعهد الإمارات بموجبها دفع جزء من رواتب الجيش الصومالي[١٠٩].

وفي أواخر أيار ٢٠١٥، زودت الإمارات إدارة جوبا المؤقتة في ميناء كيسمايو الواقع جنوب الصومال والمطل على المحيط الهندي ، بدفعة من مركبات RG-31 Mk. V المضادة للألغام والمركبات المدرعة وسيارات تويوتا لاند كروز Toyota Land Cruiser وتبع ذلك في حزيران ٢٠١٥ شحنة من ناقلات الأفراد المدرعة من طراز Reva Mk. III وشاحنات صهريج مياه ودراجات نارية للشرطة لوزارة الأمن الداخلي والشرطة في الحكومة الفيدرالية الصومالية. وفي تشرين الأول ٢٠١٥، تعهدت الإمارات العربية المتحدة بدفع رواتب قوات الأمن التابعة للحكومة الفيدرالية الصومالية على مدى أربع سنوات [١١٠].

وقد رست أول مساعدة عسكرية قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة لأرض الصومال في ميناء بربرة في الثالث من تموز٢٠١٥. وتضمنت المساعدة مركبات هامر مدرعة M 113 وغير مدرعة ومركبات من نوع تويوتا/لاند كروز Toyota Land Cruiser ومركبات لاستخدامها ضد المتظاهرين، كما تشكل الدراجات النارية وغيرها من المعدات جزءًا من التبرع العسكري [١١١].

وفي تاريخ الرابع والعشرون من حزيران ٢٠١٥ تبنت حركة الشباب الصومالية هجوما استهدف موكب إغاثيا إماراتيا حيث سقط ست قتلى فضلا عن عدد من الجرحى، ونقلت وكالة أنباء الإمارات عن السفير الإماراتي في الصومال محمد أحمد عثمان الحمادي أن "سيارة مفخخة للإرهابيين استهدفت موكبا إغاثيا إماراتيا بالعاصمة الصومالية مقديشو ما أدى إلى وفاة ثلاثة أفراد صوماليين واصابة اخرين، وأوضح الحمادي أنه لم تقع إصابات بين أي من أفراد الموكب

الإماراتيين، مشيرا إلى أن "السفارة تقوم حاليا بالتواصل مع الجهات الطبية في الإمارات لنقل المصابين وتوفير العلاج المناسب لهم في دولة الإمارات" [١١٢].

وقال المسؤول في الشرطة الصومالية عبد القدير حسن أن الهجوم لم يؤد إلى إصابة أي دبلوماسي إماراتي لأن الموكب الأمني الصومالي المرافق لهم تمكن من صد الانتحاري بواسطة الآلية التي كانوا فيها. إلى ذلك، دان وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات أنور قرقاش" العمل الإرهابي الآثم الذي استهدف موكبا إغاثيا إماراتيا"، وأكد أن "هذا العمل الإرهابي لن يثني دولة الإمارات عن التزامها المبدئي بدعم الصومال وشعبه الشقيق في التصدي لخطر الإرهاب [١١٣].

وفي عام ٢٠١٦، وقعت شركة دي بي ورلد" الإمارات اتفاقاً مع جمهورية أرض الصومال من أجل تحديث وتطوير ميناء بربرة. ووقعت الشركة لاحقاً عقداً مع السلطات المحلية في ولاية بونتلاند الاتحادية لتطوير ميناء بوصاصو [١١٤].

ففي الحادي عشر من آيار ٢٠١٦، استقبل الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رئيس إقليم أرض الصومال الانفصالي أحمد محمد محمود[١١٥] والوفد الوزاري رفيع المستوى، ووقع الرئيس الصومالي اتفاقية تاريخية مع مسؤولين من دولة الإمارات العربية المتحدة تركز على مجموعة واسعة من المجالات الزراعة والطاقة والكهرباء والسياحة اذ ستدعم دولة الإمارات العربية المتحدة أرض الصومال. وقد أذن الرئيس الصومالي بخصخصة ميناء بربرة وتولت "موانئ دبي العالمية" DPW إدارة الميناء. ووقع سلطان أحمد بن سليمان، رئيس شركة موانئ دبي العالمية، الاتفاقية بينما وقع وزير خارجية أرض الصومال، الدكتور سعد علي شري نيابة عن أرض الصومال صومالي لاند.[١١٦]

التزمت خلالها دولة الإمارات ببناء قاعدة عسكرية في جوار مطار المدينة وواجهتها البحرية، وتدريب الشرطة والجيش في جمهورية أرض الصومال، وإنشاء طريق سريع يربط بربرة بمدينة واجالي الواقعة على الحدود مع إثيوبيا وسيعزز هذا المشروع الوجود الإماراتي في خليج عدن، إذ تبعد بربرة مسافة ٤٨٣ كم جنوب قاعدة إماراتية في مدينة عصب الإريترية. وقد ساعد الوجود الإماراتي في بربرة وعصب وبوصاصو على مكافحة القرصنة، ومنع تهريب الأسلحة الإيرانية إلى المتمردين الحوثيين في اليمن، ونقل المقاتلين السودانيين لتنفيذ عمليات ضد الحوثيين في جنوب اليمن[١١٧].

ويعد مشروع تطوير وتوسعة ميناء بربرة أكبر موانئ أرض الصومال، الذي تطوره شركة موانئ دبي العالمية الأكبر في البنية التحتية في تاريخ البلاد آفاقاً اقتصادية وتنموية ويتم تنفيذ المشروع على مرحلتين تستهدفان بنية تحتية عالمية المستوى لميناء عميق المياه، وتوفير خدمات

في الميناء، مع إمكانية التوسع على المدى الطويل بمساحة امتياز تبلغ ٤,٢٥ كيلومترات مربعة، وأكثر من ١٢ كيلومتراً مربعاً من الأراضي الإضافية المتوافرة لمنطقة حرة محتملة.[١١٨]وتتضمن المرحلة الأولى من مشروع تطوير ميناء بربرة بناء رصيف بحري بطول ٤٠٠ متر، وساحة بمساحة ٢٥٠ ألف متر وكذلك بناء منطقة حرة، لتكون مركزاً محورياً لتجارة المنطقة. وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمرحلة الأولى لعملية التوسعة نحو ١٠١ ملايين دولار، فيما تبلغ فترة إنجازها ٢٢ شهراً فيما يتم التخطيط لمرحلة ثانية خلال فترات مستقبلية وقد بلغت قيمة الاتفاق الذي وقعته الإمارات مع ارض الصومال عام٢٠١٦ لتطوير ميناء بربرة حوالي ٤٤٢مليون دولار، وبموجب الاتفاقية تحتفظ موانئ دبي بحصة ٥١ % في المشروع، وهيئة الموانئ في أرض الصومال بحصة ٣٠ %. والنسبة المتبقية لإثيوبيا، التي ستستثمر في تطوير البنى التحتية لمشروع الممر التجاري [١١٩].

اثارت اتفاقية ميناء بربرة في أرض الصومال صومالي لاند، رد فعل غاضب من مقديشو . وبعد توقيع الاتفاقية عقد برلمان "أرض الصومال" جلسة لمساءلة وزير الخارجية الصومالي سعد علي شري بشأن الاتفاقية واحتجت حكومة محمد فارماجو رئيس الصومال لدى جامعة الدول العربية على أن الصفقة تنتهك سيادتها وأصدر البرلمان الصومالي تشريعا يحظر على موانئ دبي العالمية العمل في الصومال ، وبالتالي لا يستهدف عقد بربرة فحسب بل ويستهدف أيضا الصفقات المحتملة بين الشركة والولايات الفيدرالية وأشار زعيم أرض الصومال ، موسى بيحي عبدي، إلى محاولة مقديشو عرقلة الاتفاق كونها إعلانا للحرب [١٢٠].

ونتيجةً لذلك توترت العلاقات بين الإمارات والصومال ،وبلغ التوتر بين الصومال والإمارات العربية المتحدة ذروته في أوائل نيسان عندما استولت القوات الصومالية على ٩.٦ مليون دولار نقدًا من طائرة إماراتية في مقديشو. ويشير هذا الحادث إلى تصعيد إضافي بين البلدين خاصة مع بدء الأزمة الخليجية"[١٢١] ،ففي حزيران٢٠١٧ طلبت الإمارات من الصومال قطع العلاقات مع قطر، لكن الصومال اختارت أن تكون على الحياد وفضلت عدم الانحياز إلى الجانبين لكن لم تمرر أبوظبي ذلك للصومال، فواجه الرئيس فرماجو ضغوطا من جانب الإمارات لقطع العلاقات مع الدوحة ،نتيجة موقف الصومال المحايد منها، حرصت دول الحصار ومنها الامارات على ثني مقديشو عن موقفها، عبر ضغوط سياسية على شتى المحاور، وفي التاسع عشر من شباط/فبراير، شهدت مقديشو مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية وأخرى موالية لمرشحين في سباق الرئاسة [١٢٢].

وردا على ذلك ، يبدو أن الإمارات العربية المتحدة كثفت دعمها للفصائل الصومالية الأخرى والولايات الفيدرالية الصومالية . وبدورها ، أظهرت حكومة فارماجو ميلاً استبداديا متزايدًا

مستخدمة علاقات خصومها المزعومة مع الإمارات العربية المتحدة لتبرير حملات القمع ضدهم . وان التوتر المتصاعد بين الإمارات العربية المتحدة وما تَعدهُ حكومة مدعومة من قطر وتركيا في مقديشو حكومة فرماجو يتقاطع مع عدد من خطوط الصدع الصومالية . أولاً ، أدى ذلك إلى تضخيم الخلافات بين الحكومة والفصائل المتنافسة في العاصمة ، مما أدى إلى تعقيد الأزمة في البرلمان الصومالي التي هددت بالتحول إلى العنف في أواخر عام ٢٠١٧، كما سعت الإمارات العربية المتحدة بشكل مستقل إلى إقامة علاقات اقتصادية وعسكرية مع أرض الصومال وبونتلاند، مما يهدد مطالبات الحكومة الفيدرالية الصومالية بالمنطقتين المنفصلتين. وتضيف الأزمة المستمرة المزيد من الضغوط على الحكومة الصومالية الضعيفة [١٢٣].

وبالرغم من أن أزمة الخليج كانت بداية تدهور العلاقات بين الصومال والإمارات، إلا أن محللين يرون أن هناك عاملا آخر ساهم كثيرا في توسيع هوة الخلافات بينهما وهذا العامل هو التزامن بين فترة رئاسة محمد عبد الله فرماجو للصومال، منذ ٢٠١٧، اذ اعتبرته الإمارات قريبا اكثر مما ينبغي من قطر والذي يرفع شعار " الصومال الكبير"، مع صعود النفوذ الإماراتي وتوسعه في مناطق ساحلية استراتيجية بالقرن الإفريقي، بدءا من "عصب" الإريترية وجيبوتي وإقليم "صوماليلاند" أرض الصومال المتمتع بشبه حكم ذاتي شمال والمطالب بالانفصال.[١٢٤]

الخاتمة :

في خاتمة البحث يمكننا القول ان الوجود الإماراتي في الصومال كان وجودا بارزا سواء من خلال دعمها العسكري للحكومة الفيدرالية الصومالية٢٠١٢-٢٠١٧، ودعمها ضد عمليات القرصنة البحرية في عام ٢٠١٠ ودعم الامارات العربية المتحدة الإنساني للمجاعات في الصومال في عام ٢٠١١ او من خلال مشاريعها المهمة لاسيما مشروع تطوير ميناء بربرة في ارض الصومال وتوسعية في عام ٢٠١٦ أو من خلال دعمها للحكومة المركزية ١٩٩١-٢٠١٧، وتحاول الإمارات لعب دور ايجابي في صياغة المستقبل السياسي للصومال الجديد وابراز دورها كلاعب سياسي قوي في منطقة شرق افريقيا قادر على خلق توازن بين القوى الإقليمية والدولية، فضلا عن التعاون الاقتصادي والإنمائي والمساعدات الإنسانية التي قدمتها الإمارات للصومال ودعمتها في كافة المجالات لاسيما الجانب الإنساني والاقتصادي والعسكري اضافة إلى الزيارات المتبادلة بين دولتين والتعاون في المنظمات الدولية لاسيما منظمة التعاون الإسلامي، تعتبر الإمارات من الدول الفاعلة في القرن الأفريقي وتسعى لتعزيز نفوذها في المنطقة، مما قد يتعارض مع مصالح بعض الدول الأخرى، مثل تركيا، التي تعتبر الصومال حليفاً استراتيجيا، اذ ان تطور العلاقات يدل على مدى قدرة الإمارات والصومال على إدارة

خلافاتهما والتعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل مكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي، إذ يتماشى النفوذ الإماراتي في الصومال مع واقع البلد، ولا تقتصر علاقات أبوظبي على رأس الدولة فقط، بل تمدّ نفوذها إلى الأطراف مستفيدة من السيولة والتنافس السياسي، لذلك يمكننا القول ان توقيع اتفاقية ميناء بربرة في أيار ٢٠١٦ كانت بداية نهاية العلاقات بين الدولتين إذ احدث رد فعل غاضب نتج عنها توتر العلاقات ما بين البلدين ومما زاد من حده العلاقات هوه دعم الصومال لقطر ضد الامارات العربية المتحدة ، إذ تعد الأزمة الخليجية ما بين دول الخليج عام ٢٠١٧ عاملا آخر لتدهور العلاقات فيما بعد.

الهوامش

(١) محمد سياد بري : ولد في عام ١٩١٩م ، وهو الرئيس الثالث لجمهورية الصومال الديمقراطية. خلال فترة حكمه لقب نفسه بـ Jaalle Siyaad أي الرفيق سياد، وصل إلى الحكم بانقلاب عسكري في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ بعد اغتيال الرئيس الشرعي للبلاد، الرئيس عبد الرشيد علي شر مركه كان سياد حين ذاك قائدًا للجيش وامتد حكمه إلى عام ١٩٩١، قام فيه بإلقاء القبض على كل العناصر التكفيرية والمعارضة التي تميل إلى القبلية أو تسعى لتأجيج الفتن للحصول على المناصب، وألغى الدستور وعلق مهماته وحل البرلمان ومؤسسة الرئاسة، وغير تسمية البلاد إلى جمهورية الصومال الديمقراطية الشعبية ، ينظر : ستيفن فيرتيغانز ، الجماعات الإسلامية المسلحة الخصائص السوسيولوجية والأسباب والنتائج ، ترجمة : مازن مرسول محمد ،ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، ٢٠٢٣، ص٣٥٧.

(٢) ميناء بربرة: يقع فى اقليم أرض الصومال، وهو من أقدم الموانئ الصومالية وتجرى بعض التوسعات فى الميناء لاستيعاب المزيد من الحاويات والبضائع. ويوصف هذا الميناء بأنه مفتاح البحر الأحمر. ويمثل عامل الاستقرار الأمنى لأرض الصومال حافزا قويا للاعتماد على الميناء مستقبلا تجاريا وعسكريا، كما ينظر اليه كبديل مستقبلي محتمل لميناء جيبوتي في المنطقة، للمزيد ينظر:- د.ابراهيم كرسني، التوجه نحو أفريقيا-الصراع حول القرن الأفريقي ،مركز دبي لبحوث السياسات العامة،دبي ،١٨ مارس ٢٠٢١،ص٣.

(٣) عملية "عاصفة الحزم" هي محاولة من السعودية ودول التحالف الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان وبمشاركة كل من الأردن ومصر لوقف التمدد والنفوذ الإيراني واستعادة الأمن والاستقرار في اليمن حفاظاً علي مصالح استراتيجية متعددة.للمزيد ينظر :-د.صلاح سمير البندارى،عاصفة الحزم" ومستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة اتجاهات سياسية ،العدد٦،تصدر عن المركز الديمقراطي العربي،برلين – المانيا ،كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٨،ص٢.

(٤) عبد الولي محمد شيخ عمر و إبراهيم محمد حسين، دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية دراسة حالة السياسات اللغوية في جمهورية الصومال، ط١، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، ٢٠٢٥، ص١١.

(٥) د. محمد صادق، إسماعيل التجربة الإماراتية قراءات في التجربة الاتحادية،ط١، العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ،٢٠١٧،ص١٦-١٧.

[٦] مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية الاستراتيجية في مواجهة الجغرافيا،ط١،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ،٢٠٢١،ص٨٥.

[٧] هو زايد بن سلطان بن زايد بن خليفة بن شخبوط بن ذياب بن عيسى بن نهيان الفلاحي، ويعد أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبو ظبي، ولد عام ١٩١٨م في قصر الحصن بمدينة أبو ظبي، وحكم إمارة أبو ظبي، وتوفي في الثاني من شباط عام ٢٠٠٤م، كانت أول خطوة قام بها إقامة اتحاد ثنائي بين إمارة أبو ظبي ودبي في ١٩شباط عام ١٩٦٨م، ثم اجتمعت الإمارات التسع بدبي في ٢٥ شباط ١٩٦٨م، صدر بعدها صياغة جديدة عرفت باتفاقية اتحاد الإمارات العربية واشتهرت باسم اتفاقية دبي، وذلك في ٢٧شباط ١٩٦٨م موقعة من الحكام التسعة، إلا أن هذه المباحثات باءت بالفشل ولكن ذلك لم يؤثر على عزيمة الشيخ زايد الذي دعا القيام اتحاد سباعي وإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة مكونة من إمارة أبو ظبي، دبي الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، ورأس الخيمة، وقد لاقت تأييدًا عربيًا ودوليًا والاعتراف بها، وفي ٦ كانون الأول ١٩٧١م تم قبول دولة الإمارات العربية المتحدة الجديدة عضوا في جامعة الدول العربية، وفي ٩كانون الأول ١٩٧٢م قبلت الدولة الجديدة عضوا في هيئة الأمم المتحدة، وبذلك اكتسبت هذه الدولة الاعتراف بوجودها عربيا ودوليا، وبذلك تم إلغاء جميع المعاهدات المبرمة مع بريطانيا وعُقدت على غرارها اتفاقية صداقة واحترام سيادة الدولة المستقلة، ينظر:- ناهض إبراهيم عبد الله صالح ، الشيخ زايد بن سلطان ودوره في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧٢ – ٢٠٠٤م، المجلة العلمية بكلية الآداب،العدد ٤٥،تصدر عن جامعة طنطا – كلية الاداب ،مصر ، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١،ص١-٤.

[٨] د.إسماعيل أحمد باغي ،تاريخ العالم العربي المعاصر،ط٢، دار العبيكان للنشر ، الرياض ،٢٠١١،ص٧٨.

[٩] المصدر نفسه ،ص٧٩.

[١٠] شكلت حركة شباب المجاهدين تحديداً إثر عودة المقاتلين الصوماليين الذين شاركوا تنظيم القاعدة وحركة طالبان حربهما على الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، وقد عقدت قيادات هذه المجموعة اجتماعاً، رؤ فيه أهمية استعادة مسار الحراك الإسلامي الجهادي الذي بدأ بعد سقوط سياد بري في بداية التسعينيات، وأيضاً تأسيس تنظيم يرافع لأجل قضية الجهاد والدعوة، وشملت تلك المجموعة جهاديين سابقين في تنظيمات إسلامية صومالية حاولت في الماضي شن حروب جهادية، إلا أنها واجهت عراقيل عدة فتخلت عن عملياتها بمجملها ، للمزيد ينظر ، الصومال بين التدخلات الدولية والتوترات الداخلية، وحدة الدراسات والأبحاث بمركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ،٢٠١٩ ،ص ١٢.

[١١] د. محمود صلاح جاويش، جيوبولتيك القرن الافريقي الأهمية والابعاد، مجلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، ٨ ايلول ٢٠٢١، ص٤٤.

[١٢] د.جاسم يونس الحريري، مستقبل الحريات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص٧٨-٨٨.

[١٣] المصدر نفسه ، ص٨٨.

[١٤] د. امنة علي سعيد ،الاستراتيجية الإمارتية تجاه دول شرق أفريقيا ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٧٦، تصدر عن كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين ، بغداد ، ٣١اذار/مارس ٢٠٢٤، ص ٣٠.

[١٥] د.سعيد ندا ، الإمارات في إفريقيا: نفوذ متنام وطموحات بعيدة المدى ، تقرير صدر عن مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، الجمهورية اليمنية، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤،ص٥.

[١٦] د. امنة، علي سعيد،المصدر السابق ،ص٣٢.

[١٧] المصدر نفسه ،ص٣٠-٣١.

[١٨] د.ابراهيم كرسني، المصدر السابق ،ص٥.

[١٩] مركز البحوث والدراسات الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي الثالث ٢٠١٧ – ٢٠١٨، القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ٢٠١٧،ص٢٨٤.

[٢٠] صوماليون يتحدثون عن جذور علاقتهم التاريخية بالإمارات ،على الموقع :

https://hafryat.com//

تاريخ زيارة الموقع : ١٠تشرين الأول ٢٠٢٤.

[٢١] الشيخ صقر بن محمد القاسمي ١٩٢٠– ٢٠١٠ حاكم امارة راس الخيمة من ١٧حزيران/ يوليو ١٩٤٨ الى ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٢١، وكانت دراسته تدور حول دراسة معاني القرآن وحفظ آياته وتعلم القراءة والكتابة والحساب على يد "المطوعة فاطمة"، في ١٧حزيران/ يوليو١٩٤٨، تولى حكم إمارة رأس الخيمة بعد أن تنازل له عمه الشيخ سلطان بن سالم القاسمي عن الحكم. وعمل بعد توليه الحكم على إرساء قواعد الوحدة الوطنية بين القبائل في الإمارة وجمع شملها والتأليف بينها وجعلها وحدة متماسكة، ينظر: فادي اسعد فرحات، حدث في مثل هذا اليوم، المجلد٣ من١سبتمبر الى ٣١ ديسمبر، الجزء٣، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ، ٢٠١٨، ص١٧٨.

[٢٢] سعود بن صقر القاسمي الحاكم الخامس عشر لإمارة راس الخيمة وعضو المجلس الاعلى للاتحاد، منذ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٠ ، الذي تولى الحكم بعد وفاة والده الشيخ صقر بن محمد القاسمي ،للمزيد ينظر :– د.جاسم يونس الحريري ، المصدر السابق،ص٩٤.

[٢٣] احمد ابو الفتوح، مواقف الإمارات الإنسانية تجاه الصومال يخلدها التاريخ، على الموقع: https://www.albayan.ae

تاريخ زيارة الموقع :٥تشرين الأول ٢٠٢٤.

[٢٤] الهجوم على قاعدة غوردون الإماراتية في الصومال: الأسباب والدلالات، تاريخ النشر ٤ اب ٢٠٢٤، على الموقع: https://politicalstreet.org

تاريخ زيارة الموقع :٥تشرين الأول ٢٠٢٤.

[٢٥] الشافعي ابتدون، الصومال والإمارات: أسباب التوترات الدبلوماسية ومستقبل العلاقات ،تقرير صدر عن مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة ،١٨ ابريل ،ص٢.

[٢٦] د.مهند عبد الواحد النداوي، الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٣٥.

[٢٧] احمد محمد أبو شنار، اثر المسجد في الحضارة الإنسانية، ط١، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص٤٠٤.

مجلة دراسات تاريخية Journal of Historical Studies

[٢٨] بعد سقوط الحكومة المركزية عام ١٩٩١م دخل الصومال فترة حرب أهلية استمرت لمدة عشر سنوات وذلك بعد فشل الفصائل المسلحة التي أطاحت بالحكومة في الاتفاق على بناء نظام سياسي بديل؛ بسبب توازناتها القبلية الانشطارية والولاءات الخارجية لدول الجوار خاصة إثيوبيا. للمزيد من التفاصيل ينظر:- د. عبد القادر معلم محمد جيدي ، الفيدرالية في الصومال ،مجلة متابعات إفريقية ،العدد ٣ ، مركز الفيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ،حزيران/يونيو ٢٠٢١ ، ص٦.

[٢٩] المعرفة، العلاقات الإماراتية – الصومالية، تاريخ النشر: ١٥ تشرين الثاني، على الموقع: https://www.marefa.org

تاريخ زيارة الموقع :٥تشرين الأول ٢٠٢٤.

[٣٠] حامد يحيى حسين ،النظام الصحي في دولة الإمارات العربية المتحدة،ط١،الذاكرة للنشر والتوزيع ،بغداد ،٢٠٢١ ،ص٣٧ .

[٣١] د. احمد محمد أبو زيد ، الخدمة الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة الدوافع.. الاستجابات.. والتحديات، ط١،العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ،٢٠٢٤،ص١٠٤ .

[٣٢]المصدر نفسه ،ص١٠٤.

[٣٣] المصدر نفسه ،ص١٠٤.

[٣٤] حامد يحيى حسين ، المصدر السابق، ص٣٧.

[٣٥] د. عبد القادر معلم محمد جيدي،الدور العربي في الصومال منذ انهيار الدولة المركزية دراسة حالة في الفترة ما بين ١٩٩١م –٢٠١٥م، معهد هيرتيج لدراسة السياسات، مقديشو، ٢٠١٥ ،ص٦.

[٣٦] بطرس غالي :دبلوماسي وسياسي مصري أصبح في عام ١٩٩٢م الأمين العام السادس للأمم المتحدة حتى عام ١٩٩٦م عندما خلفه الدبلوماسي الغاني كوفي عنان. لقد جاء بعد خافير بيريز دي كويار الذي تقلد المنصب من عام ١٩٨٢م إلى عام ١٩٩١م. وبذلك أصبح بطرس غالي أول أمين عام عربي أفريقي . ولد بطرس غالي في القاهرة، وحصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٤٦م، ثم الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة باريس عام ١٩٤٩م. وعمل أستاذاً للقانون الدولي والعلاقات الدولية في جامعة القاهرة من عام ١٩٤٩م حتى عام الله ١٩٧٧بدأ بطرس غالي العمل كمسؤول في السلك الدبلوماسي عام ١٩٧٧م حينما عين وزيراً للدولة للشؤون الخارجية. وفي عام ١٩٩١م، أصبح نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية. وفي أثناء توليه هذه الوظائف، ترأس بطرس غالي الوفود المصرية إلى كثير من المؤتمرات والاجتماعات الدولية، بما فيها اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة،للمزيد ينظر: الموسوعة العربية العالمية، المجلد الرابع،ط٢،مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض ،١٩٩٩،ص٤٦٣.

[٣٧] منظمة الأمم الأفريقية وتسمى ايضاً الاتحاد الإفريقي او منظمة الوحدة الأفريقية هي : هيئة دولية تضم ٥٢ بلدا إفريقيا. وتعمل على تعزيز الوحدة بين الشعوب الإفريقية وتقوية الروابط الثقافية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والاجتماعية فيما بينها. كما تساعد المنظمة الدول الأعضاء التي تبتلى بالكوارث الطبيعية تأسست منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣م في أديس أبابا، العاصمة الإثيوبية، وكان عدد أعضائها المؤسسين ٣٢ عضواً، وخلال السنوات الماضية تعاظم نفوذها في القضايا الإفريقية والعالمية، وأقامت صندوقاً خاصا لمساعدة حركات الاستقلال ضد الحكم الاستعماري في إفريقيا، وتلك الحركات ساعدت على وضع نهاية للحكم

الاستعماري البرتغالي هناك للمزيد ينظر :- الموسوعة العربية العالمية، المجلد ٢٤، ط٢، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض ،١٩٩٩،ص٢٨٢.

(٣٨) منظمة المؤتمر الإسلامي وتسمى أيضا بمنظمة التعاون او الاتحاد الإسلامي: هي منظمة دولية إقليمية، لا تقوم على التجاور الجغرافي للدول الأعضاء، لأنها تضم دولا من قارات مختلفة، ولكن لأن عضويتها محدودة ومقصورة على دول ترتبط برابط ديني وهو الإسلام، فهي تسمح بعضويتها للدول الإسلامية فقط فهذه المنظمة ترتكز على أساس العقيدة والأخوة الدينية الإسلامية في عضويتها كمبرر للتضامن والتعاون وليس على الانتماء الجغرافي،كما أنها منظمة عامة أي أن نشاطها ليس مقصورا على مجال معين ، بل يمتد نشاطها ليشمل مجالات التعاون المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من ميادين التعاون والعمل المشترك ، وليست لها سلطات فوق قومية بل تعتمد في تنفيذ إرادتها على إرادة الدول الأعضاء وبالنسبة لتسمية المنظمة فكلمة مؤتمر – CONFERENCE تدل على اجتماع عدد من رؤساء الدول أو مندوبي الحكومات أو الشعوب للتشاور والتباحث في قضايا مشتركة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للمزيد ينظر :-بلخير فؤاد،التعاون في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق –جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٩-٢٠١٠،ص٢٢-٢٣.

(٣٩) د. معمر فيصل سليم خولي،الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، ط١، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠١١،ص١٨٢.

(٤٠) مهند عبد الواحد نداوي ،المصدر السابق،ص١٥٧ .

(٤١) المصدر نفسه ،ص١٤٨.

(٤٢) الصومال بين التدخلات الدولية والتوترات الداخلية ، المصدر السابق ،ص٦.

(٤٣) بالنسبة لجمهورية بونت لاند اومايسمى بأرض البنط فهي منطقة تقع شمال شرق الصومال، في منطقة نوغال، وتسمى أيضاً أرض البونت في عام ١٩٩٨، أعلن زعماؤها بأنها دولة مستقلة، ولكن حكومات الصومال المتعاقبة ترى في ذلك محاولة لجعل الصومال جمهورية فدرالية بخلاف جارتها جمهورية أرض الصومال، عام ١٩٩٨، أعلنت عشيرتا هارتي و دارود عن قيام دولة منفصلة ذات حكم ذاتي في الشمال الشرقي للصومال، أطلقوا عليها اسم أرض البونت بالصومالية: Puntland إلا أنها أعلنت استعدادها للمشاركة في وضع دستور جديد لتشكيل حكومة مركزية جديدة تخص الصومال كله. أعقب ذلك في عام ٢٠٠٢ إعلان انفصال دولة الصومال الجنوبية الغربية وقيام الحكم الذاتي بها ،للمزيد ينظر :عبد المنعم أبو إدريس علي ، مدخل إلى القرن الأفريقي القبيلة والسياسية ،ط١، العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،٢٠١٩، ،ص٤٤-٤٧.

(٤٤) صحيفة العرب ،السنة ٤٦، العدد١٣٠٨٨، ٢٠٢٤/٤/١

(٤٥) جامعة الدول العربية هي رابطة طوعية بين الدول الناطقة باللغة العربية كلغة رسمية، انشئت بهدف تعزيز التعاون بين أعضائها، من خلال تسهيل القيام بالأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لصالح هذه الدول تعتبر جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الإقليمية المعاصرة، حيث تزامن تأسيسها مع انتشار النشاط التحرري في العالم العربي وظهور فكرة القومية العربية التي تبناها بها بعض المفكرين العرب، وهي واحدة من المنظمات الإقليمية التي تصنف بأنها منظمات بين الدول بمعنى أنها لا تملك صلاحيات وسلطات تعلو بها على الدول الأعضاء فيها، وبذلك فقراراتها لا تملك صفة الإلزام والنفاذ التلقائي داخل أقاليمها كما هو الحال

بالنسبة للإتحاد الأوربي إلا أن نيل غايتها الأولى التي كانت تهدف إلى تحقيق الوحدة السياسية والتحرر للعرب وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه الأمة العربية جمعاء، والعمل على حل النزاعات التي تنشب بين الدول العربية المنضوية تحت لوائها وتعزيز التعاون بين مختلف دولها للمزيد ينظر :-مويلحي محمد وديبس إبراهيم،جامعة الدول العربية الأمن القومي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة زيان عاشور، الجزائر، ٢٠٢١/٢٠٢٢،ص١-٨.

(٤٦) عرتة بلدة جنوب شرق جيبوتي تم عقد فيها مؤتمرات المصالحة والسلام الصومالية لانتخاب حكومة في الصومال من دون أيه مشاركة للمحاكم الإسلامية للمزيد ينظر :-د:-عبد السلام إبراهيم بغدادي ، تحولات الفرقاء المحليين في المشهد السياسي الصومالي المعاصر،مجلة دراسات دولية ، العدد٤٣،تصدر عن جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، ٣١تشرين الأول ٢٠١٠،ص٨.

(٤٧) مهند عبد الواحد النداوي ،المصدر السابق ،ص١٢٢.

(٤٨) عبد القاسم صلاح حسن تم انتخابة رئيسا انتقاليا للصومال عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٤ حيث انه كان واحدا من الرعاة الرئيسيين لنظام المحاكم الإسلامية إلا انه بعد أحداث ١١/٩/٢٠٠١ تم إنهاء حكومة عبد القاسم صلاد حسن بمنح مسؤولي هذه المحاكم نفوذا و مناصب سياسيا ، ولقد أدت الضغوط المتزايدة عليه إلى قيامة بإعلان برنامج لدمج المحاكم الإسلامية في الأجهزة القضائية للحكومة ، بينما أدى انهيار الحكومة الانتقالية برئاسة عبد القاسم صلاد حسن الى تعقيد تنفيذ هذا البرنامج وتزايد الصعوبات التي تواجه المحاكم الإسلامية.للمزيد ينظر :- حرباوي كريمة ،الدولة الفاشلة الصومال- أنموذجا-، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خضير-بسكرة ،الجزائر ،٢٠١٥-٢٠١٦،ص٦١.

(٤٩) د. ياسر ثابت ،ذاكرة القرن العشرين،ط٢، دار اكتب للنشر والتوزيع ،القاهرة ،٢٠٢١،ص٤٧.

(٥٠) حرباوي كريمة ،المصدر السابق ،ص٦١.

(٥١) إبراهيم يوسف محمد، مذكرات طفل بعد الحرب،ط١،ببلومانيا للنشر والتوزيع ،القاهرة ،٢٠٢٢،ص٩.

(٥٢) جمهورية أرض الصومال، أو صوماليلاند بالصومالية: Jamhuuriyadda somaaliland او صومالي لاند وهي منطقة حكم ذاتي تقع في القرن الأفريقي تقع على شاطئ خليج عدن، وبالتحديد في شمال الصومال، وعاصمتها هرجيسا ،وتعتبر نفسها دولة مستقلة على الرغم من عدم نيلها الاعتراف الرسمي من جانب الأمم المتحدة وأغلبية دول العالم، التي تعتبرها تحت سيادة الصومال. وكان نظام محمد سياد بري العسكري شرع في ارتكاب المجازر ضد شعب أرض الصومال، وكانت تلك المجازر من جملة المسببات التي أدت إلى الحرب الأهلية الصومالية،والانفصال مما أدى إلى انهيار الحكومة المركزية في عام ١٩٩١، حيث أعلنت الحكومة المحلية لأرض الصومال بقيادة الحركة الوطنية SNM الاستقلال عن باقي الصومال، وكان ذلك في ١٨ أيار / مايو من العام نفسه.للمزيد ينظر: هشام داوود، العشيرة والدولة في بلاد المسلمين،ترجمة : رياض الكحال ونبيل الخشن، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،ط١،بيروت ،٢٠١٩،ص١٤٧.

(٥٣) عبد المنعم أبو إدريس علي،المصدر السابق ،ص٤٢.

(٥٤) جمال سلامة، الأبعاد الدولية لمشكلة القرصنة وتأثيرها على أمن البحر الأحمر،مجلة دراسات شرق أوسطية ،العدد ٤٨،السنة ١٣،تصدر عن مركز دراسات الشرق الأوسط ،القاهرة ،٢٠٠٩،ص٣٦-٣٧.

(٥٥) مهند عبد الواحد النداوي ، المصدر السابق ،ص١٢٢.

[٥٦] المصدر نفسه ،ص١٣٧.

[٥٧] صحيفة العرب ، العدد ١١، ٢٠٠٧/٧/٢٠.

[٥٨] :-عبد السلام إبراهيم بغدادي ، تحولات الفرقاء المحليين في المشهد السياسي الصومالي المعاصر،المصدر السابق، ص٥.

[٥٩] عبد الله يوسف أحمد رئيس الصومال الانتقالي الذي تولى الحكم من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩م، لما عُرف عن هذا الرئيس من ميول سياسية مناهضة للإسلاميين، ومنسجمة مع أمراء الحرب، لا سيما أولئك الموالين لإثيوبيا والولايات المتحدة وإيطاليا، خصوصاً أن الرئيس "عبد الله يوسف ذاته كان من أمراء هذه الحرب، واستقل بنفسه برئاسة إقليم بونت وسط الصومال .للمزيد ينظر: عبد السلام بغدادي، الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الأجنبية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد٥٠، تصدر عن مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص١٣٠.

[٦٠] عبد السلام بغدادي ،تداعيات الصراع في القرن الافريقي على الوطن العربي، ،ط١، مركز دراسات الشرق الأوسط ،عمان ،٢٠٠٥، ص٢٤.

[٦١] منظمة شكّلت لمعالجة الفوضى في الصومال اذ استولت المحاكم الإسلامية على الحكم في يونيو ٢٠٠٦ ، وسقطت في ديسمبر ٢٠٠٦ ، أي أنها لم تستمر أكثر من ستة أشهر فقط، ولكنها استطاعت في هذه الفترة الوجيزة التي سيطرت فيها أن تحقق حكما يحقق الأمن والوفاق الاجتماعي، وتنزع سلاح الميليشيات، وتستعيد الممتلكات العامة، وتفتح المطارات والموانئ وتشغيلها ، وتنشئ قوات مسلحة وقوات شرطة لقمع الإرهاب والجريمة والقرصنة ،للمزيد ينظر:-عايدة العزب موسى ،محنة الصومال من التفتيت إلى القرصنة ،ط١،مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٩،ص٣٤.

[٦٢] مهند عبد الواحد النداوي ،المصدر السابق ،ص١٣٠-١٣١.

[63] African Union, Press Releases African Union mission in Somalia Amisom transitions to African Union transition. Mission in Somalia Atmis ADDIS ABABA, April 2022.

[٦٤] الاتحاد الأفريقي، ادارة الاعلام والإتصال – بيان صحفي :"عودة الحياة الطبيعية إلى مقديشو بعد اكثر من عشرين عاماً من القتال وانعدام الأمن" ، أديس بابا ،٢مايو ٢٠١٢.

www.africa-union.org

[٦٥] عيدو ليفي ، الدعم العسكري الإماراتي يحدث فرقا في الصومال، تاريخ النشر ١٨اذار ٢٠٢٤،على الموقع www.washingtoninstitute.org

تاريخ زيارة الموقع : ٥تشرين الأول ٢٠٢٤

[٦٦] الاتحاد الأفريقي تقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن ووضع السلم والأمن في أفريقيا ،مؤتمر الاتحاد الأفريقي – الدورة الحادية عشرة ،أديس أبابا -إثيوبيا، ٣١ يناير – ٢ فبراير٢٠٠٨،ص١٢.

[٦٧] اتفاقية النقل الجوي للأجواء المفتوحة بالأحرف الأولى مع الصومال ،تاريخ النشر :٢٥تشرين الثاني ٢٠٠٩،على الموقع :

https://www.alkhaleej.ae

تاريخ زيارة الموقع :٢٠تشرين الأول ٢٠٢٤

(٦٨) المصدر نفسه

(٦٩) مهند عبد الواحد النداوي ،المصدر السابق ،ص١١٣.

(٧٠) مجلة درع الوطن ،القرصنة البحرية تحد عالمي متجدد جهود إماراتية حثيثة لمكافحة القرصنة البحرية، السنة ٤١، العدد ٤٨٩، مجلة شهرية عسكرية واستراتيجية تصدر عن مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة – الامارات العربية المتحدة، أكتوبر ٢٠١٢،ص٥٦.

(71) Christopher Kinsey, The Mercenary An Instrument of State Coercion, Oxford University Press, 2023, P.165

(٧٢) الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان : هو وزير الخارجية الاماراتية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة ووزير الإعلام والثقافة آنذاك من عام ٢٠٠٦–٢٠٢٥ حتى الآن .للمزيد ينظر :–جمال سند السويدي،لا تستسلم خلاصة تجاربي،ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ،ابوظبي ،٢٠١٧،ص٢٣١.

(٧٣) بي.راج ، الإمارات تربح معركتها ضد القرصنة البحرية مبادرات قوية تعزز القدرات البحرية والأمن في أعالي البحار،مجلة درع الوطن، السنة ٤٢، العدد ٥٠٩، مجلة شهرية عسكرية واستراتيجية تصدر عن مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة – الامارات العربية المتحدة ، حزيران/يونيو٢٠١٤،ص٨٣.

(٧٤) مجلة درع الوطن ،المصدر السابق ،ص٥٥

(٧٥) مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي الثاني ٢٠١٤–٢٠١٥ القاهرة :معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،٢٠١٦ ،ص٦٢.

(٧٦) المصدر نفسه ،ص٦٤.

(٧٧)المصدر نفسه،ص٦٢–٦٣.

(٧٨)نشأت هذه المؤسسة عام ٢٠٠٧تحت الرئاسة الشرفية لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد وجلالة الملك محمد السادس مؤسسة ذات نفع عام لا تسعى إلى تحقيق الربح، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويطلق عليها اسم "مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد". يكون مقر المؤسسة بالدار البيضاء بالمملكة المغربية. ينظر: المملكة المغربية، وزارة العدل، مديرية التشريع والدراسات، القانون رقم ١٢.٠٧ المتعلق بمؤسسة الشيخ زايد بن خليفة .

(٧٩) محمد السعيد ، لعبة التحرير والاستعمار .. صراع الديكة بين تركيا والإمارات بالصومال، تاريخ النشر،٥تشرين الأول ٢٠١٧،على الموقع : https://www.aljazeera.net

تاريخ زيارة الموقع :٢٨كانون الثاني ٢٠٢٤

(٨٠) التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثاني ٢٠١٤–٢٠١٥،المصدر السابق ،ص٦٦.

(٨١)المصدر نفسه ،ص٦١.

(٨٢) حسين ابيش، الإمارات العربية المتحدة: إستراتيجية الأمن القومي الناهظة ، معهد دول الخليج العربية في واشنطن لبناء جسور التفاهم ،ورقة تحليلة رقم –٤– ،٢٠١٧،ص٣٥.

(٨٣) التقرير الاستراتيجي الأفريقي الثالث ٢٠١٧–٢٠١٨،المصدرالسابق ،ص٢٨٤–٢٨٥.

(٨٤) حسين سعد، السودان مبادرات عديدة وفشل شامل، تاريخ النشر :٢٥اذار ٢٠١٩،على الموقع : https://salaamedia.org

تاريخ زيارة الموقع :١٠تشرين الاول ٢٠٢٤.

(٨٥) شيخ شريف أحمد: رئيس الصومال الذى كان يديراتحاد المحاكم الشرعية الإسلامية في الصومال من عام ٢٠٠٦ وثبتت حكمه كرئيس للصومال عام ٢٠٠٩، ووقف أيضا في مواجهة حركة الشباب الصومالي الأكثر تطرفا وتحالفا مع القاعدة كونه معتدلا. للمزيد ينظر: مختار شعيب، وثائق المؤامرة ومخططات التقسيم الفوضي الجديدة واللعبة الكبري في الشرق الأوسط، ط١، دار روابط للنشر والتوزيع، مصر الجديدة ،٢٠١٨ ،ص١٧٢.

(٨٦) مجلة درع الوطن ، المصدر السابق ،ص٥٦.

(٨٧) مهند عبد الواحد الندواي،المصدر السابق ،ص١١٦.

(88) Fabio Van Loon, Middle – Power Aid Rivalry in the Horen of Africa, A Comparative Study of Emirati and Turkish Foreign Aid Policy in – Somalia,Journal of INDO-PACIFIC AFFAIRS, may-June ,2022,p.85

(٨٩) مهند عبدالواحد النداوي ،المصدر السابق ،ص١١٦.

(90) Christopher Huber, Imposing Sanctions on Violent Non-State Actors to Restore International peace and Security, GIGA German Instinte for Global and Area Studies – Hamburg Germany, the Universitat Hamburg, Hamburg 2022,P.94

(٩١) صحيفة العرب ، السنة ٤٧،العدد١٣٢٥١، ٢٠٢٤/٩/١٥.

(٩٢) أنور احمد ميو،حركة الشباب المجاهدين في الصومال نشأتها وواقعها ومساراتها المستقبلية ،مجلة رؤية تركية ، المجلد ٤،العدد٤،تصدر عن مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،تركيا ،٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،ص١٤٠.

(93) Ashraf Mohammed Keshk, Secretary and Defense Policies Of The Arabian Gulf Countries, Options, Crisis Management, and Challenges,first published, Ethics International Press Ltd, UK,2024,p.79.

(٩٤) التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثاني ٢٠١٤-٢٠١٥،المصدر السابق ،ص٦٧.

(٩٥) بريد الإمارات يوقع مذكرة تفاهم لمساعدة الصومال على استئناف خدماتها البريدية ،المصدر السابق .

(٩٦) حامد فتحي، الإمارات تغيث الصومال في السراء والضراء، تاريخ النشر: ٢٢ اب ٢٠٢٢، على الموقع: https://hafryat.com

تاريخ زيارة الموقع :٢٠تشرين الأول ٢٠٢٤

(٩٧) التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠١٤-٢٠١٥،المصدر السابق ،ص٦٢

(٩٨)المصدر نفسه ،ص٦٢.

(٩٩) تقرير الشرق الأوسط رقم ٢٠٦، التنافس بين دول الخليج في القرن الأفريقي: تخفيف الأثر،١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩،ص١٤.

(١٠٠) صحيفة العرب،السنة ٤٠ ،العدد ١٠٩٦٢ ، ٢٠١٨/٤/١٧.

(١٠١) التقرير الاستراتيجي الثاني ٢٠١٤-٢٠١٥ ،المصدر السابق ،ص٧٦.

(١٠٢) صحيفة العرب ،السنة ٣٧ ،العدد٩٦٢٣، ٢٠١٤/٧/١٨.

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) الامارات توقع اتفاقية تعاون عسكري مع الصومال، موقع كونا وكالة الأنباء الكويتية ، تاريخ النشر ٦تشرين الثاني٢٠٢٤ ، على الموقع: https://www.kuna.net.kw

تاريخ زيارة الموقع :٢٠تشرين الأول ٢٠٢٤

(١٠٥)المصدر نفسه .

(١٠٦) مؤسسة الصومال الجديد للأعلام والبحوث والتنمية ،الموقف الصومالي تجاه الأزمة الخليجية. دلالاته وتداعياته، التقرير الأسبوعي رقم١، تاريخ الإصدار ٦ اغسطس ٢٠١٧.

(١٠٧) الشافعي ابتدون، الصومال والإمارات: أسباب التوترات الدبلوماسية ومستقبل العلاقات، المصدر السابق، ص٣.

(١٠٨) مؤسسة الصومال الجديد للأعلام والبحوث والتنمية ،المصدر السابق.

(١٠٩) المصدر نفسه

(110) Shaul Shay ,The Red Sea Region, between War and Reconciliation, Published in the Sussex Academic e-Library, UK,2019,p.132.

(111) I bid,p.133.

(١١٢) الصومال: "حركة الشباب" تتبنى هجوما انتحاريا استهدف موكبا إغاثيا إماراتيا ،موقع فرانس ٢٤ ،تاريخ النشر :٢٤حزيران ٢٠١٥ على الموقع

https://www.france24.com

تاريخ زيارة الموقع :٢٠تشرين الاول ٢٠٢٤

(١١٣) المصدر نفسه

(١١٤)الإمارات العربية المتحدة في القرن الأفريقي،إحاطة حول الشرق الأوسط رقم ٦٥،ابوظبي –واشنطن-بروكسل،٦تشرين الثاني ،٢٠١٨،ص٤.

(١١٥) أحمد محمود سيلانو : رئيس حكومة ارض الصومال عام ١٩٩١ الانفصالية وعاصمتها هرجيسا تم انتخابة من عام ٢٠١٠ رئيسا لارض الصومال ،للمزيد ينظر :-رائد حسنين .السياسية الإسرائيلية في أفريقيا ،ط١، ٢٠١٧،مصر ،ص٥٧.

(116) Shaul Shay, OP.Cit,p.133

(١١٧) عيدو ليفي، زيادة الانخراط العسكري الإماراتي في الصومال قد تساعد في كبح حركة "الشباب"، تاريخ الزيارة ٢٧ حزيران، ٢٠٢٣ على الموقع: www.washingtoninstitute.org

تاريخ زيارة الموقع : ٢٠تشرين الأول ٢٠٢٤.

(١١٨) صحيفة البيان ، العدد ١٤٠٠٤، التاريخ٢١ أكتوبر ٢٠١٨.

(١١٩)المصدر نفسه.

(120) International Crisis Group, Somalia and the Gulf & Crisis, Africa Report Neobe,5 June 2018 ,P.2.

(١٢١) يعبر عن الأزمة الخليجية تلك الخلافات والتوترات القائمة بين أربع دول عربية مصر، الإمارات العربية المتحدة، السعودية البحرين ضد قطر، والتي أخذت منحنى تصاعدي خطير متسارع من حيث درجة التوتر وتلاحق الأحداث وصل إلى عقوبات جماعية من طرف الدول الأربع تتمثل في قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر تحت حجة أنها دولة داعمة للإرهاب، وفرض حصار جوي وبري وبحري عليها بعد إعلان ذلك في ٥حزيران/ يونيو ٢٠١٧؛ وهي بمثابة خطوة تصعيدية غير مسبوقة في العلاقات الخليجية الخليجية مقارنة بعدة أزمات سابقة كثيرة عرفتها العلاقات الخليجية البينية منذ عقد السبعينيات ، للمزيد : د. محفوظ رسول ، الأزمة الخليجية الراهنة الأسباب والتداعيات قطر،المملكة السعودية ،الامارات العربية، البحرين، مصر، ط١ ،مركز الكتاب الأكاديمي،٢٠١٩،ص١٣٣-١٣٤ .

(122) Sarah Constantine, The Gulf Crisis to Somalia, IDA, Africa Watch, Volume 1993 May 2018

(123)Sarah Constantine,OP.Cit,P.1

(١٢٤) الإمارات العربية المتحدة في القرن الأفريقي، إحاطة حول الشرق الأوسط رقم ٦٥، المصدر السابق ،ص٢.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies